العدد(1392) السنة السادسة -الخميس(18) كانون الاول 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

"واقعة" تسقيف صحن الروضة الحسينية ..مرة أخرى

شَتَّانَ بَيْنَ عَمَلَيْنِ: عَمَل تَذْهَبُ لَذَّتُهُ وَتَبْقَى تَبِعَتُهُ، وَعَمَل تَذْهَبُ مَؤُونَتُهُ وَيَبْقَى أَجْرُهُ.

الامام علي (ع)؛ نهج البلاغة، ص ٨٠٠.

د. خالد السلطاني
معمار وأكاديمي

إطلع قراء «المدى»، كما اطلعت ايضا، على رد «ادارة العتبة الحسينية» المنشور في عدد الجريدة المؤرخ في ٣ كانون الاول الحالي، على مقال لي سبق ان نشر في المدى بتاريخ ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨. بشأن واقعة اعمال تسقيف صحن الروضة الحسينية الجارية الان في مدينة كربلاء؛ والتي في نتيجتها تمّ تغيير الشكل العام للعتبة الحسينية تغييرا جذريا، بالغاء مفردة الصحن المكشوف وتحويل فضائها الى حيز قاعة مغلقة، وهو امر سيؤدي لا محالة الى ظهور مشاكل بيئية وصحية وبصرية ورمزية، تتطلب ايجاد حلول اضافية ومكلفة لها؛ فضلا عن انتهاك واقعة التسقيف صيغة شكل العتبة العام التي ترسخت في اذهان زوارها ومشاهديها عبر قرون من السنين. ويتابع بعض ممثلي الرأي العام المحلي (وربما الاقليمي ايضا)، وكثير من المهتمين بهذا السجال، نظرا لاهمية المبنى وما يحمل من دلالات رمزية، وهم تواقون لمعرفة دوافع عملية التسقيف، مثلما يتطلعون لفهم حيثيات قرار اصطفاء حل التسقيف كحل وحيد ونهائي.

واذ اشكر ادارة العتبة لاهتمامها بما نشر، ومشاركتها في ابداء رأيها بخصوص القضايا المثارة، اود ان الى اشير ان منطلق اثارتنا موضوع التسقيف هو الحرص المهني والاهتمام الثقافي بما يجرى من امور وقضايا تخص تقدم واعمار بلدنا العزيز، وهم تواقون لمعرفة دوافع عملية التسقيف، مثلما يتطلعون لفهم حيثيات قرار اصطفاء حل التسقيف كحل وحيد ونهائي.

وقبل الخوض في مناقشة ما ورد في رد «إدارة العتبة»، اود ان اسجل ملاحظتين عموميتين على نص «الادارة» المنشور. اولهما: مسعى اقحام كاتب النص اسم «المرجعية العليا في النجف الاشرف» واستثمار معاني « الارتباط العقائدي بين الأمة الاسلامية والثورة الحسينية... التى اوجبت اتباع أئمة أهل البيت (ع) لكونهم القادة الشرعيين للأمة..» وغير ذلك من التصريحات الواردة بالنص، في السجال الدائر حول قضية مهنية صرفة ذات ابعاد معمارية وهندسية فقط. واذ نعترف بان تلك القضية المهنية تنطوي على دلالات رمزية دينية وثقافية وتاريخية، فاننا نشير الى ان النقاش المثار يتعين اقتصاره على طبيعة النشاط المعماري، وما تمخض عنه من فعل انشائي، واسلوب تنفيذ ذلك الانشاء ونوعيته وجدواه، وليس فيما يتعلق بتلك الدلالات. من هنا، نقترح ضرورة تحرير الخطاب اياه من حمولاته الدينية والاقتصار تحديدا على جوهر القضية المهنية وتداعياتها، وهو ما يعني، فيما يعنيه، ضرورة ووجوب حضور الندّية بين طرفي النقاش. اذ لا يمكن، كما انه ليس عدلاً، تصوير الامر، وكأن احد الطرفين يتكئ (وربما يحتمي.. ايضا) وراء سمعة المرجعية؛ مستمدا منها شرعية قرارته واعماله؛ والآخر، محروم منها، كونه مجرد «مستضعف» مهني!.

والملاحظة الاخرى متعلقة بنوعية الخطاب الذي يسعى به نص «رد الادارة» الى تكريس «مفاهيمه» ليجعله اساسا للمناقشه، وهو خطاب يتوسل باستخدام تعابير وجمل، ما كانت ثمة حاجة لكاتب الرد استخدامها في نصه، على غرار « وهل جرب (وهو يعني كاتب المقال) ان يحضر صلاة الجمعة..»، او «ندعو هؤلاء الاخوة (المنتقدين للمشروع) ليجربوا بانفسهم ... معاناة الملايين من الظروف الجوية القاسية..» او» ... فهذا يعبر عن تفكير الكاتب نفسه وما يحمل من افكار بعيدة عن الواقع...»؛ او من قبيل «اما ان يراد للعتبة الحسينية ان تكون رمزاً معماريا... كما يقول الاخ الدكتور فهذا لا يقبل به اي مسلم، في جميع العالم فضلا عن شيعة أهل البيت (ع)..». (ولا نرى ثمة لزوم، اطلاقا، لاستخدام كاتب الرد مفردات الجملة الاخيرة، التى توحي الى حق متصّور، يحتكر به الكاتب لنفسه توصيف «المسلم»؛ وهو خطاب دأب على ترديده الاصوليون، توطئة لتكفير الاخر المختلف!). كما اشتمل نص «رد الادارة» على الكثير من مثل تلك التقوّلات، التى وجدتها متعالية،وحادة؛ وفي الكثير منها ترمي الى الاستهانه بافكار كان طرحها يبتغى اساسا ابداء الاكتراث بعمارة المبنى والعناية بمنجزه البنائي. انه خطاب يستمد نسقه من مفاهيم كاتب ذي ثقافة عامة متواضعة، ترأى له انه في وضع منافسة ومباراة مع الآخرين، وليس في مناقشة علمية يفترض بطرفي النقاش ابداء آراهم بحرية بغية اثراء الموضوع المثار، وصولا الى حلول اسلوبية متطورة. ليس، اذن، ثمة «جبهات» في الامر!. فالكل معني ويسعى، حسب اجتهاده، الى ان تكون القرارات المعمارية والهندسية المقدمة على قدر عال من الكفاءة والمهنية.

والآن، وبعد ان اتفُقنا من اننا اطراف مهنية بحته، نناقش حلاً معمارياً يحتمل الصواب والخطأ، دعونا ندخل في الموضوع مباشرة. وللتذكير فقد اثرت في مقالي السابق جملة قضايا مهنية اوحتها «واقعة» التسقيف اياها، وجدت من المناسب مناقشتها. وهي باختصار مفهوم الحفاظ المعماري، ومشروعية قرار الجهة التى اتخذت من «التسقيف» حلاً وحيدا ونهائيا، كما تساءلنا عن أهلية المكتب الذي «صمم» واقعة التسقيف وعن المهارة الهندسية للجهة المنفذة. واخيرا وددنا ان نعرف مسوغات نزعة الاهمال التي دأبت الجهات المتنفذة على تبنيها بحق المهنيين والمتخصصين اصحاب الشأن فيما يتعلق بقرارات الاعمار والتنمية والتغاضي المتعمد من تلك الجهات عن اتباع مسار الخطوات المهنية المعتادة والمتسلسلة، الضرورية واللازمة في مثل تلك الاحوال.

يسرد «رد ادارة العتبة» في مناقشته لمفهوم الحفاظ المعماري، اراءً يراد بها تكريس اطلاقية المفاهيم وحتمية التقييمات التى يؤمن بها كاتب الرد. وهي في مجملها آراء نراها ليس فقط غير مقنعة وانما غير علمية ايضا. فمن اجل تبرير خروقات عمارة الروضة وتسويغ الاعمال الانشائية الواسعة المغيرة لطابعها المعماري، يلجأ كاتب الرد الى التمسك بفكرة مفادها ان تاريخ المبنى ذاته، شهد تغييرات معمارية واسلوبية متعددة، طوال تاريخه الممتد لنحو نيف وثلاثة عشر قرنا من السنين؛ فلماذا، اذن، تُثار مثل هذه التساؤلات الان، ولا تقبل «مداخلة» المعاصرين لها؟، ومن ثم يجري تقيّم تلك الاجراءات بانها انتهاك فاضح في لغة عمارة الروضة الحسينية. والحال ان طرح مثل تلك المقولات يعيدنا الى «المربع» الاول، ان لم يكن قبله. اذ تشي مثل هذه البيانات عن فقر (حتى لا اقول بؤس) ثقافي، يتمتع به مروجو تلك الاطاريح، وهم بهذا يكشفون عدم اطلاعهم على المتغيرات الكبرى والجذرية التى طرأت على الخطاب الإبستيمولوجي المعماري خاصة والثقافي عموماً. ولسنا هنا، في حاجة الى ذكر أهمية الحفاظ كظاهرة معرفية جديدة نوعا ما، لها منظومتها المفاهيمية الخاصة؛ والتى بات حضورها يشكل احد الشروط الواجب مراعاتها في الفعالية المعمارية الحديثة.

وما يورده رد الادارة من مفاهيم متناقضة لتلك الظاهرة او محاولته اضفاء تحديدات مفاهيمية غامضة لها، نراها محض اشكالية منهجية ملتبسة، اشكالية محكومة بمنطقها، اذ انها تسعى وراء حل المشاكل التصميمية العويصة عبر الكلمات؛ مثل قوله».. علينا ان نفرق بين الابنية التراثية الجامدة الخالية من الجانب العقائدي والروحي كما هو الحال في اثار بابل وقصر الاخيضر وآثار نينوي وذي قاروغيرها وبين المراقد المشرفة للمعصومين.» او « .. حيث نؤكد ماورد في مقدمة الرد ونؤكده لعشرات المرات إن العتبة الحسينية ليست اثرا معماريا ولكنها عمارة حية متجددة..» . انها مجرد كلمات، لا تسوغها أية مرجعية معرفية.

لم يطالب احد باقصاء المستجدات الفكرية والحضارية او الغائها من اهداف الفعالية المعمارية، حتى يصل كاتب الرد الى فرضية بان العملية الابداعية..تحاول ايجاد البديل او التطور نحو الاحسن. ونعني بالتطوير ادخال ماهو ضروري من خدمات وتحوير داخل تلك الابنية التاريخية لتنسجم والبديل الوظيفي الذي يراد للعتبة الحسينية المقدسة..». والخلط الذي وقع به كاتب الرد، الذي افضى الى تبرير حل التسقيف يكمن في مواجهة معضلة تصميمية ذي حدين، فاما وجوب مراعاة خصوصية عمارة الروضة الحسينية عند استخدام المستجدات الوظيفية والتقنية والانشائية، وإما ان ذلك لا يعد شرطا تصميميا ملزما، بل ويمكن انتهاك منظومة عمارة الروضة باسم التعاطي مع تلك المستجدات. تلك كانت الاشكالية الرئيسة، التى اجاب عنها مصمم «شركة الابحاث الهندسية العالمية» بحل التسقيف وما نجم عنه من تداعيات!.

لا جدال من ان ثمة مشكلة بيئية تواجه زوار العتبة الكثيرين، وهي مشكلة واقعية، تحدث عنها رد الادارة بشكل مسهب وصحيح. انها فعلاً مشكلة تستوجب ايجاد حلول لها. لكن الذهاب الى قناعة اطلاقية من مثل».. لايبقى من وسيلة فعالة لتوفير الاجواء المريحة للزائرين الا مشروع التسقيف(!) ، لانه سيوفر الظل التام من اشعة الشمس والامطار والوقاية من البرد والعواصف الترابية..» سوف يسقط، من دون مسوّغ، كثير من البدائل الأخرى التى بمقدورها ان تحل تلك المعضلة، من دون ان تنتهك تكوينات المبنى. ويحضر في هذا المقام، صيغة الحل التصميمي لهذه المشكلة البيئية في «توسعة» الحرم النبوي في «المدينة» بالسعودية (ونؤكد ان تلك الاجراءات تمت في فضاء صحن التوسعة وليس في الصحن الرئيس، كما يتراّى للبعض). وهو حل (ننشر صوره مع هذا المقال) نراه مقنعاً لجهة مراعاته لطابع العمارة واحترامه لمفردات التكوين، فضلا عن ايجاده حل للمشكلة البيئية. انه، باختصار، يتضمن وجود مساند بارتفاع ١٤ مترا، موزعة في فضاء صحن التوسعة، تحمل مظلات تفتح وتغلق «هيدروليكيا» تبعا للحاجة، ويصل قطرها الى ٢٤ مترا.. ولا نزعم بان مثل هذا المقترح التصميمي، هو الحل الوحيد الذي بمقدوره ان يعالج المشكلة البيئية؛ فثمة حلول عديدة، يمكن ان يقدمها معماريون متميزون في مقاربتهم لتلك المعضلة التصميمية الخاصة بالروضة الحسينية، لو تم التعاطي معها بصورة مهنية وسليمة.

ونحن هنا نشير الى اجراءات وخطوات بمقدورها ان تفضي بالنتيجة الى اختيار التصميم الامثل من بين عدة تصاميم. وهذه الخطوات، المعروفة مهنياً، يمكن، بعمومية، ايجازها وتبيانها بالتالي: تحديد المشكلة المراد معالجتها؛ والقيام اما بدعوات مباشرة لمكاتب استشارية رصينة، لها باع طويل في العمل الاستشاري، او تنظيم مسابقة معمارية دولية او اقليمية وحتى وطنية في موضوع المشكلة المعنيّة، يتبعه عملية اختيار التصميم الفائز من بين المكاتب المدعوة مباشرة، او تلك التي ساهمت في المسابقة، من خلال لجنة تحكيمية من الخبراء، تنهي عملها في عرض التصميم الفائز على رب العمل للحصول على موافقته النهائية، يليه اختيار الشركة الهندسية المناسبة لهذا العمل، واعطاء الاذن في التنفيذ ضمن فترة زمنية محددة، ووفق اشتراطات التصاميم المعدة سلفا. ونفترض بان جميع المكاتب المشاركة، قد راعت في تصاميمها حرمة المبنى وقيمه المتعددة الجوانب؛ اي ان حلولها تضمن حضوراً واضحاً لعنصر «الحفاظ» كاساس للحل التصميمي.

فهل، يا ترى، تمّ اتباع مثل تلك الاجراءات التى يعرفها معرفة تامة جميع المهتمين؟ هل تم تفعيلها بشفافية، بعيدا عن انتهاك مسار تسلسلها أو «حرق» بعض مراحلها؟. ومرة آخرى، نود ان نؤكد بان منح الموافقة في تغيير الطابع المعماري للروضة (اذا كان من ثمة ضرورة قصوى له)، تعود الي قرار مشترك لهيئات عديدة، وليس وقفاً على احداها، نظرا للاهمية الاستثنائية للمبنى وفرادته. بمعنى ان يرفع قسم الهندسة في العتبة نتائج التحكيم وفكرة التصميم المختارالى ادراة العتبة وبدروها تطلب الاخيرة موافقة ديوان الوقف الشيعي، الذي يدرس المقترح بامعان ويستأنس باراء خبراء ومختصين عراقيين وغير عراقيين ذوي السمعة العالمية في مجال اختصاصهم، فضلا عن اشراك دوائر الدولة الاخرى ذات الاختصاص كوزارة البلديات او الاعمار اودائرة التخطيط العمراني ودائرة الاثار وحتى نقابة المهندسين، قبل ان يمنح موافقته على التنفيذ. ونذكّر ايضا، بان في عراق العشرينات وحتى منتصف الثلاثينات، كانت فعّالة ثمة هيئة مهنية عالية، دعيت وقتذاك (بدائرة معمار الحكومة) Government Architect) وكان من صلاحيتها، حصراً، منح الموافقات النهائية للمشاريع الكبرى التى تهم عموم البلاد. ولئن تم الغاء تلك الدائرة لاحقا، فان صلاحيتها قد انتقلت الى جهات رسمية آخرى، قامت بالدور نفسه الذي اضطلعت به دائرة معمار الحكومة. والسؤال الذي يحضر في هذا المقام، هو اذ كانت مثل هذه السياقات المهنية معروفة بالعراق منذ العشرينيات، افليس من المنطقي ان تكون حاضرة بقوة، وملزمة بالضرورة، في ممارسات نهاية العقد الاول من الالفية الثالثة؟!. واذ لم يؤخذ بها، فأي انتهاك، أي اعتداء، اي خرق مهني، حصل في واقعة التسقيف «الشعبوية» اياها؟

تجدر الملاحظة، والشيء بالشيء يذكر، ان امانة بغداد اعلنت مؤخرا، وفقاً للمصادر الخبرية، عن مسابقة عالمية لتطوير المنطقة المحيطة بالحضرة الكاظمية شمالي بغداد؛ وهو امر نراه سليما وصائباً، فضلا عن انه يراعي الاشتراطات المهنية المألوفة في مثل هذه الاحوال. والشيء ذاته ستجريه بلدية «مكة» في السعودية بدعوة اثنين من اشهر المعماريين العالمين المعاصرين وهما «نورمان فوستر» و«زهاء حديد» (والاخيرة كما هو معلوم مهندسة عراقية) لتقديم خطة جديدة لتطوير الحرم المكي. فلماذا، اذن، «ينفرد» المسؤولون المهنيون في العتبة الحسينية، في «تأسيس» ثقافة الانتهاكات المهنية الصارخة؟ لماذا يُمجد هناك «الفعل الشعبوي»، في وقت كان يلزم صرامة التقيد بالحلول المهنية الرصينة؟ لماذا لم تناقش مناقشة جادة وعميقة تلك القرارات المجحفة: البعيدة عن المهنية، غير المعقولة، الصادرة ربما من اناس بعيدين عن الاختصاص، تفضحهم قراراتهم غير المبررة، المتسرعة؛ وعدم ادراكهم للنتائج المترتبة على تلك القرارات؟.

يتساءل المرء، عادة، عندما يجد نفسه وجها لوجه، امام فعالية معمارية، يعتقد بان ثمة خطأ تصميماً حصل فيها، او ان ثمة تجاوزات لسياقات مهنية قد وقعت، يتساءل عن أهلية الجهة المصممة وعن مدى المهارة الهندسية التى تتمتع بها الجهة المنفذة. وهو ما طرحناه في مقالنا السابق، وحصلنا على إجابة له في رد ادارة العتبة «.. اما موضوع أهلية المكتب الاستشاري المصمم،- يقول الرد على مقالنا- فنود اعلامه ان الجهة المصممة والمنفذة للعمل هي شركة الابحاث الهندسية الدولية والتى يديرها جناب الدكتور المهندس محمد علي الشهرستاني وباشراف قسم الشؤون الهندسية والفنية في العتبة الحسينية المقدسة..». وفي مكان آخر يشير رد العتبة بان «.. الجهة القائمة على تنفيذ مشروع تسقيف الصحن الحسيني الشريف هو الدكتور محمد علي الشهرستاني مدير شركة الابحاث الهندسية العالمية والمعروف بخبرته الهندسية الانشائية والمعمارية العريقة وتشهد له انجازاته في توسعة حرمي الامام الرضا والامام الكاظم (عليهما السلام) وفتح منفذ لخروج الزوار من جهة الرأس الشريف في مرقد الامام الحسين (عليه السلام) وغير ذلك من المشاريع والانجازات الهندسية التي جعلت له موقفاً متميزا لدى خبراء الهندسة الانشائية والمعمارية..».

يشي معنى الفقرات المستلة اعلاه، بحصول قناعة وقبول مهنيين لدى ادراة العتبة، بأهلية «شركة الابحاث الهندسية الدولية» (في مكان آخر، يسميها الرد بـ«العالمية»)، ومقدرتها على انجاز هذا العمل الهندسي المهم والضخم في آن واحد. كما يشيد الرد بقابلية مدير الشركة د. محمد علي الشهرستاني ويصفه المعروف بخبرته الهندسية الانشائية والمعمارية. لكننا نجد ان جواب ادارة العتبة يثير تساؤلات اضافية اكثر بكثير مما كان يُعتقد انه جواباً شاملاً وكاملاً للاسئلة التى طرحت في المقال.

اذ كيف يجوز، مهنياً، ان تكون الجهة المصممة للمشروع ، هي ذاتها الجهة المنفذة؟

وكيف تم تسجيل مكتب «شركة الابحاث الهنسية الدولية (او العالمية) « في نقابة المهندسين كمكتب استشاري، يديره د. محمد الشهرستاني، وفي الوقت نفسه تم تسجيله بالاسم نفسه المدير نفسه كشركة في وزارة التخطيط تمارس اعمال المقاولات؟. فالقانون العراقي يلزم تسجيل المكاتب الاستشارية أو الشركات العاملة لدى الجهات المسؤولة قبل ان تمارس عملها في البلاد. هذا بالطبع يسرى على المكاتب والشركات العراقية، اما اذا كانت « شركة الابحاث» غير عراقية، فثمة اجراءات معيّنة يتعين القيام بها للحصول على رخصة عمل في العراق قبل المباشرة في العمل. ونذكر ايضا بان في الفترة الاخيرة، شاع ثمة اسلوب تعاقدي يعرف باسلوب « تسليم المفتاح» Turn key Job، وهي صيغة تعاقدية تشمل تحضير التصاميم مع امكانات تنفيذ تلك التصاميم . ويجوز ان ادارة العتبة قد اختارت هذا الاسلوب لتفيذ اعمال التسقيف، لكن هذا يحتم كما هو معروف، توجيه دعوات الى شركات آخرى وطنية أو دولية مماثلة لتقديم عطاءاتها ومن ثم يتم اختيار الشركة المناسبة.

لا يعطي ذكر المشاريع المنفذة من « شركة الابحاث الهندسية الدولية» والمنوه عنها في رد ادارة العتبة، انطباعاً كافيا وواضحا عن طبيعة تلك الاعمال، وبالتالي عن أهلية المكتب المهنية. فالاشارة الى «انجازاته في توسعة الامام الرضا والامام الكاظم (عليهما السلام) «، لا تقول شيئا ملموسا. اذ ماهي تحديدا طبيعة ونوعية تلك الانجازات. هل هي اعمال استشارية صرفة او مقاولات، او كليهما؟ هل ان اعمال التوسعة المذكورة قد تمت باشراف مباشر من الشركة بصورة رئيسية او هناك مشاركة مع شركات ومكاتب اخرى، وماهي نوعية وحجم تلك المشاركة؟ ومتى انجزت؟ . وسوف اتعمد عدم الاشارة الى تنفيذ الشركة «فتح منفذ لخروج الزوار»، لانه عمل استشاري متواضع في كل المقاييس!.

لا نريد ان نقلل من قيمة أحد، كما لا نرغب ان نتحامل على اية جهة، ولكن القول ان د. محمد علي الشهرستاني «معروفاً بخبراته الهندسية الانشائية والمعمارية العريقة» يحتاج الى توضيحات. فهل هو مهندس انشائي، او مهندس معماري؟ فالاختصاصان منفصلان، ويتم تأهيلهما في كليات مختلفة. وهل ان شهادة الدكتوراه الحاصل عليها هي في الهندسة المدنية أو المعمارية؟ ومتى حصل عليها، ومن اية جامعة، في اية دولة؟ وهل تم معادلتها ضمن الاصول اذا كانت من خارج العراق؟ والاهم ماهي مؤلفاته التى اهلته لان يكون له «موقفا متميزا لدى خبراء الهندسة الانشائية والمعمارية»، (كما جاء نصا في رد ادارة العتبة). في اي مكان نشر تلك الكتب او الابحاث؟، وفي اية مجلة او مجلات اكاديمية رصينة يمكن الرجوع اليها؟ هل هي منشورة باللغة العربية أو في لغات عالمية اخرى؟

نعلم ان مشروع تسقيف الروضة الحسينية هو من المشاريع الضخمة والنادرة في الممارسة المعمارية والهندسية الاخرى، نعلم ايضا انه ذو اهمية خاصة يستمدها من اهمية المكان. نفترض ان الجهة التى اوكلت المشروع الى «شركة الابحاث الهندسية الدولية» تعرف مقر هذه الشركة، والدولة المسجلة فيها، كما انها قد اطلعت على سجلها المعماري والانشائي من بين شركات عالمية كبرى ذات سمعة دولية معروفة في مجال اختصاصها. نفترض ايضا بانها مطلعة على الملاك الهندسي للشركة واختصاصاتهم المتنوعة وعددهم الذي نحسب انهم بالعشرات ان لم يكن بالمئات من المهندسين الاستشارين والخبراء الاكفاء.

نفترض، كذلك، بان تلك الاجراءات (وغيرها التى تعرفها ادارة العتبة) تمت بشكل شفاف وسليم وعادل وبصورة مهنية. كما نفترض ان اللجان التى نهضت بتلك الاجراءات قد وثقت اعمالها في محاضر اصولية محفوظة لدى ديوان الوقف الشيعي. بغير ذلك سنفهم بان ثمة قصوراً حدث في العمل المنوط، وهو ما يمكن ان تنفيه او تثبته لجان متخصصة تشكلها هيئة النزاهة او اية لجان أخرى من دائرة الوقف الشيعي أو من السلطة المحلية، تكون مهمتها تعقب واقعة التسقيف اياها، والتى كُشف عن شكلها النهائي المفترض بالصورة الافتراضية المرفقة مع المقال. وهي بالنسبة الينا دليل اضافي عن انتهاك واضح حاصل لعمارة المبنى.

بالطبع، ان الرأي الوارد في متن هذه المقالة، كما في نص المقالة السابقة، هو رأي شخصي، وهو رأي فردي ايضا. ولكون المبنى ومكانته ودلالاته ذا أهمية استثنائية ومتفردة على المستوى الوطني والاقليمي والعالمي، سيكون من المفيد ان نسمع رأي الآخرين في تقييماتهم لهذا العمل. ماذا يقول عنه مثلا: د. محمد مكية، رفعة الجادرجي، وقحطان المدفعي، وهشام منير وناصر الاسدي، وسعيد على مظلوم ومهدي الحسني ومعاذ الالوسي وعصام غيدان، ود. باسل جهاد حسن، وطارق الجدة؟؛ ماذا يقول عنه ايضا اساتذة الجامعات المعماريون: د. احسان فتحي، د. بهجت شاهين د. مظفر الجابري، حازم التك، طالب الطالب، هيثم خورشيد، ياسر حكمت، د. ساهر القيسي، د. عبد السلام فرمان، دار اليعقوبي، د. عماد الهاشمي، جالة المخزومي، د. مثنى البياتي، خليل العلي، عباس كبه، اسو الجاف، موفق الطائي د. قبيلة الملكي، د. منذر الاعظمي، د. على الحيدري، د. حفصة العمري، د. لطف الله جنين كتانة، د. صباح مشتت، خالد الراوي، د. عدنان السامرائي، د. اسعد الاسدي، شيرين شيرزاد، د. حازم النجيدي؛ ماهو رأي المعماريين: اكرم العكيلي، سعد الزبيدي، عدنان اسود ، فاضل عجينة، على الموسوي، وجدان ماهر، محمود العلي، احسان فيضي، على نوري، اسعد مهدي، احمد رشيد، فاخرة الدوغرمجي، د. سعد الجادر، فارس حازم، كنعان مكية، عباد الراضي، د. طارق العاني، عادل الهنداوي، فالح عبد القادر، عبد الامير الربيعي، محمد الاشيقر، فيصل شكر، ايهاب الشونة، عوف عبد الرحمن ، غني سعدون، سامان كمال، محمد الامام، نبيل العزازي، محمد حلمي، باسل البياتي، مازن كمونة، ميسلون الدملوجي؛ ماهو رأي المثقفين العراقيين امثال د. حسين علي محفوظ، ود. حسين امين؟ وغيرهم. ماذا يقول عنه المعماريون اللبنانيون، السوريون، المصريون، الاردنيون، المغاربة، الايرانيون، الاتراك، الآذاريون، الباكستانيون، الهنود. ماهو تقييم المعماريين العالمين المهتمين في العمارة الاسلامية لواقعة التسقيف؟

ليس المهم ان يكون رأيهم «مع» او «ضد»، فهذا ليس جوهر القضية. ان جمهوراً عريضا من الرأي العام المتابع لواقعة التسقيف، يود ان يرى القضية من جوانب متعددة. وهذا ممكن جدا؛ كما ان هذا من ..حقه.